



Available online at <http://jgu.garmian.edu.krd>



Journal of University of Garmian

<https://doi.org/10.24271/garmian.2024.1112>

## قياس أثر الموازنة العامة في الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)

بهشيان محمد روستم، كامران قادر يعقوب، ياسين عبدالرحمن احمد

بهشى ژمبيري، كۆليژ كارگيري، زانكو سلّيماني، ههريمي كوردستان - عيراق

Article Info		ملخص:
Received	November, 2023	يهدف البحث الى تحليل مسار الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022) وللوصول الى هدف البحث، تم استخدام المنهج (الاستنباطي) لتوظيف المفاهيم والنظريات لعملية التحليل فضلاً عن المنهج (الاستقرائي) من أجل توظيف النماذج الأحصائية والاسلوب (التحليلي - القياسي)، ( باستخدام برنامج 12 E-views ) وتوصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها تأثير واضح وكبير للأسعار النفط على الموازنة العامة بأرتفاعها وانخفاضها بتأثير أيجابي وسلي على جانبي الموازنة العامة. وا تضح ايضاً أن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المبحوثة مع معدل الصادرات والأستيرادات وهذا النتائج تتوافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي.
Revised	November, 2023	
Accepted	December, 2023	
Keywords		
الموازنة العامة، الميزان التجاري، نموذج ARDL		
Corresponding Author		
<a href="mailto:paxshan.rustem@spu.edu.iq">paxshan.rustem@spu.edu.iq</a> <a href="mailto:kamaran.qader@spu.edu.iq">kamaran.qader@spu.edu.iq</a> <a href="mailto:yaseen.ahmed@spu.edu.iq">yaseen.ahmed@spu.edu.iq</a>		

### المقدمة:

ان من بين اخطر المشاكل التي تواجه الدول الربعية هو غياب القدرة على ادراك حقيقه اوضاعها المالية ومقتضيات تعديلها بالاتجاه الصحيح, اذ غالباً ما تنساق هذه الدول نحو التوسع في الانفاق لتأثرها بفوائض المالية التي يوفرها الربح النفطي متناسية او متجاهلة حالة التذبذب التي تصيب مواردها المالية بين الحينة والآخرى بسبب تراجع اسعار النفط العالمية. اذ تتسم حالة الموازنة العامة في البلدان النفطية بعدم الاستقرار بسبب التقلبات في اسعار النفط في الوقت الذي تكون فيه نفقات هذه البلدان غير مرنة بما يكفي لاحداث تغيرات تتلائم مع وضع الموازنة الجديد , اذ يعتمد العراق في موازنته العامة على إيرادات متأتية من الخارج , وذلك لإعتماد الاقتصاد العراقي في إيراداته على النفط الامر الذي جعله يعيش حالة التخلف في قطاعاته غير النفطية على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والامكانيات المتاحة وذلك بسبب اهمال القطاعات الانتاجية الاخرى والاعتماد على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كما أن النفقات العامة في العراق يتم تغطيتها من الإيرادات المتأتية من عائدات النفط الخام بنسبة كبيرة مما يشكل خطورة على مجمل الاقتصاد العراقي فمع حصول أي انخفاض في اسعار النفط تلجأ الدولة الى اعداد موازنة بعجز وفي حالة ارتفاع اسعار النفط نلاحظ وجود فائض في الموازنة, هذه التقلبات تنعكس على الميزان التجاري فمع حصول عجز في الموازنة العامة هناك عجز في الميزان التجاري وعندما يكون هناك فائض في الموازنة هناك فائض في الميزان التجاري .

### اهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من كون ان الموازنة العامة في العراق الاداة الهامة والرئيسية بيد الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , وبالتالي فإن دراستها ستساعدنا في الوقوف على مدى الاختلال في بنية الناتج للاقتصاد العراقي . يعد القطاع الخارجي من اهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان تساهم في تعزيز التطور والنمو الاقتصادي لذلك فان دور الموازنة العامة بشقيها النفقات والإيرادات يمكن ان يؤثر على صادرات واستيرادات البلد وخصوصاً في البلدان النفطية اذ ان النسبة الاكبر لهذه الصادرات هي صادرات نفطية لذلك وبما ان العلاقة طردية بين حجم الصادرات وحجم الاستيرادات لذلك فان زيادة الصادرات تؤدي في المقابل الى زيادة الاستيرادات والعكس صحيح.

**مشكلة البحث :**

ان استمرار عدم الاستقرار في الموازنة العامة في العراق ينعكس في عدم الاستقرار في الميزان التجاري والذي يعكس جزء من التعاملات الخارجية, فلاختلال في الميزان التجاري يؤثر عدم الاستقرار في الصادرات والواردات السلعية مما ينعكس سلبي على متغيرات الاقتصاد الكلي كون العراق من الدول التي تعتمد على الاستيرادات بشكل كبير في سد العجز في الطلب الكلي. اذ يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي يعاني من اختلال في هيكله الانتاجي والمتصف بهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, كما تعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للعملة الصعبة, وبالتالي فإن عجز الميزان التجاري الناجم عن انخفاض انتاج وأسعار النفط سينعكس على عجز الموازنة العامة, اذ تتجه السياسة المالية في حال حدوث عجز في الموازنة العامة الى زيادة الإيرادات العامة و ضبط الانفاق العام, وفي حال حدوث عجز في الميزان التجاري تتجه نحو رفع الصادرات وتخفيض الاستيرادات ومن هنا نفهم طبيعة المشكلة التي تواجه الاقتصاد العراقي الذي يركز اهتمامه على احد العجزين .

**فرضية البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان حالة الموازنة العامة من فائض او عجز يمكن ان يؤثر على الميزان التجاري في العراق في الاتجاه نفسه .

**هدف البحث:**

يهدف البحث الى:

- تحليل مسار الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2022 .
- تحليل علاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري خلال مدة الدراسة
- قياس اثر الموازنة العامة في الميزان التجاري باستخدام النماذج القياسية .

**منهجية البحث:**

أعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لتوظيف المفاهيم والنظريات لعملية التحليل فضلاً عن المنهج الاستقرائي من أجل توظيف النماذج الإحصائية والقياسية لعملية تحليل موضوع البحث .

**هيكلية البحث :**

أستلزمت مؤشرات الدراسة وانسجماً مع هدف البحث أن نقسم البحث الى المقدمة ومبحثين. حيث جاء الفصل الاول بعنوان (الاطار النظري للبحث). تناولت دراسة المفاهيم الاساسية المتعلقة بالميزانية العامة والميزان التجاري وبيان العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة والميزان التجاري. وكذلك تفسير وتحليل الموازنة العامة والميزان التجاري وفقاً لآراء وافكار المدارس الفكرية.

فضلاً عن دراسة الأساس النظري للعلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري الذي تفسره فرضية البحث. في حين جاء المبحث الثاني بعنوان (تطور مكونات الموازنة العامة ومؤشرات الميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2022). اذ تناولت على حد كل من تطور مكونات الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022). وتطور مؤشرات الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022). وكذلك بيان وتحليل العلاقة القائمة بين المتغيرين حسب البيانات الواردة في النشرة السنوية والصادرة من البنك المركزي العراقي, فضلاً عن الاستنتاجات والمقترحات .

**الدراسات السابقة:****أولاً/دراسات العربية**

1- دراسة (زيارة ودعوش, 2019): هدفت الدراسة الى تحليل الموازنة العامة و حجم التبادل التجاري لبعض الدول المختارة لكل من العراق والترويج وايران. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي فضلاً عن اسلوب التحليل الكمي. وتوصلت الدراسة الى ان اعتماد اسلوب الموازنة العامة في العراق يكون حسب ظروف البلد السياسية والاقتصادية, بالإضافة الى ظروف توفر الكوادر البشرية وتكنولوجيا متطورة قادرة على ادارة اسلوب الموازنة المتبع, وهذه الاسباب هي التي ادت الى بقاء العراق على موازنة البنود (التقليدية). اذ اثرت التغيرات الحاصلة في اسعار النفط في الاسواق العالمية على واقع الموازنة العامة والميزان التجاري للعراق والدول المختارة .

2- دراسة (شهيب واخرون, 2019): هدفت الدراسة الى تسليط تحليل ظاهرة العجز التوأم بين الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق وقياس اثرها بالاعتماد على الاسلوب الكمي من خلال الجانب التطبيقي باستخدام منهج (Granger-Engle), وتوصلت الدراسة الى أن هناك العديد من الاسباب التي ادت الى ظهور العجز التوأم في العراق تاتي في مقدمتها الحروب التي خاضها العراق والتي انهكت المفاصل الرئيسية للاقتصاد العراقي, وكذلك توصلت الدراسة الى اعتماد العراق بشكل مباشر على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة من جانب ويعتمد الميزان التجاري بشكل مباشر على الصادرات النفطية من جانب اخر لهذا يعتمد تزامن العجزين على القطاع النفطي . وليس هناك عالقة سببية بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري.

3- دراسة (عبدالحميد وعبدالوحيد, 2017): هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين رصيد الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري, , واعتمدت الدراسة على المنهج النظري والمنهج التحليلي, فقد بينت هذه الدراسة أن كل من فرضية التكافؤ الريكاردوي والمقترح الكينزي غير قابلتين للتطبيق في الاقتصاديات النفطية ومن بينها الاقتصاد الجزائري, ذلك لتأثر عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الجزائر بالإيرادات النفطية, وتتوسط العلاقة بين العجزين من والى الموازنة العامة والميزان التجاري الجزائري.

4- دراسة (ابوعبيدة , 2016): هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة الفلسطينية وعجز الميزان التجاري الفلسطيني خلال الفترة (2013-1994), واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي في تفسير العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري, ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك علاقة ثنائية متبادلة ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري من جهة, وعجز الميزان التجارية وعجز الموازنة العامة من جهة أخرى.

5- دراسة (جديتاوي وطراونة، 2015): تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من وجود ظاهرة العجز التوأم في الاقتصاد الأردني، من خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين العجز في الميزانية الحكومية والعجز في الميزان التجاري خلال الفترة (1980-2010)، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك، واختبار جرانجر للسببية، تحليل مكونات التباين بالإضافة لاختبار دالة الاستجابة لرد الفعل، وتوصلت الدراسة وجود العجز المزدوج في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، وأثبتت وجود علاقة سببية بينهما.

6- دراسة (الجنابي، 2012): هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الموازنة على حالة الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي في الأجلين الطويل والقصير الأجل، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والأساليب القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وسببية جرانجر. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية موجبه تتجه من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري في ظل المقترح الكينزي، وأطروحة العلاقة السببية المزدوجة بين عجزا لموازنة والميزان التجاري في البلدان النفطية وهي الأطروحة البديلة للكسواني.

## ثانياً/ دراسات أجنبية

1- دراسة (Rauf & Khan, 2011): هدفت الدراسة إلى تحليل تطبيقي للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري في باكستان، اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية للفترة الواقعة بين 1980-2009، واعتمدت الدراسة على اختبار نموذج جرانجر لتحديد العلاقة السببية وكذلك تم استخدام الانحدار البسيط لتحديد الآثار المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة يعتبر أثر للعجز التجاري أي أن العلاقة السببية تسير من العجز التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة.

2- دراسة (Beetsma et al 2007): هدفت الدراسة إلى تحليل أثر عدم استقرار الإنفاق العام على التوازن التجاري في الاتحاد الأوروبي للفترة (1980-2005)، واعتمدت الدراسة نموذج (VAR) من أجل التوصل إلى آثار زيادة النفقات العامة على كل من عجز الموازنة العامة والميزان التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة قدرها 6.1% في العجز التجاري، كما أن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مسؤولة عن 5.0% من العجز في الميزان التجاري وأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وعليه فقد أكدت الدراسة وجود العلاقة الثنائية المتبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

## المبحث الاول- الأطار النظري للمبحث

### أولاً- مفهوم وأهمية الموازنة العامة

#### 1- مفهوم الموازنة العامة: ( ذنibat، 2003: 266)، (اللوذي وآخرون، 1997: 14).

الموازنة على صيغة مفاعلة من الفعل الثلاثي وزن، نقول وأزنت بين الشئين موازنة، أي بمعنى عادله وحاذاه، واطلق لفظ الموازنة لدلالة على المعادلة المساواة بين الإيرادات والنفقات. لقد اختلف الاقتصاديون في تعريف الموازنة العامة لذا تعددت المفاهيم الخاصة بالموازنة وذلك نتيجة لاختلاف الرؤى في وجهات النظر حولها من حيث كونها خطة شاملة ومنسقة أو كونها خطة أو خطوة نحو عملية التخطيط أو مجرد وسيلة للربط بين الخطة والتنفيذ. عرفت الموازنة تعاريف مختلفة، إذ ارتبطت تلك التعريفات إلى حد كبير بطبيعة الدور والوظيفة التي يراد للموازنة أن تؤديها وتبعاً للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به المجتمع. في حين عرفها القانون الفرنسي الموازنة العامة (بأنها القانون المالي للإيرادات والنفقات العامة وحجمها، أخذاً بالحسبان الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي الذي يقيمه).

وعرفها القانون الأمريكي (بأنها صك تقدر فيه النفقات للسنة التالية وواردها بموجب القوانين المعمول بها عند التقويم واقتراحات الجباية المعروضة فيها)، وعرفها قانون أصول المحاسبات العراقية الموازنة بموجب المادة (2) من قانون أصول المحاسبات العامة (28 لسنة 1940) (بأنها الجداول المتضمنة لتخمين الإيرادات والنفقات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة).

عرفت بموجب المادة (4) من القسم الثاني من قانون الإدارة المالية رقم (95 لسنة 2004) بأنها "برنامج مالي يقوم على التخمينات السنوية لإيرادات و نفقات وتحويلات الصفقات العينية للحكومة.

ما عرفت الموازنة بأنها خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية معينة ولجميع أوجه الانفاق، تصدر بقانون من السلطة التشريعية قبل تنفيذها وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الحكومة لكونها تشمل البرامج والمشاريع.

و تمثل الموازنة الحكومية (The government budget) الأطار المحاسبي الذي تحدد فيه بنود النفقات وبنود الإيرادات المالية للحكومة. فالموازنة إذن هي التعبير المحاسبي لادوات السياسة المالية، وهي الأطار الذي ترسم الحكومة من خلال توجهاتها الاقتصادية بالنسبة إلى الدخل والانتاج والاستخدام وذلك من خلال تخصيص الموارد وتوزيع النفقات (الدباغ والجومرد، 2002: 148)، وتعرف على أنها وثيقة مالية منظمة تهدف إلى تحقيق الأهداف والإستراتيجيات المستقبلية والقائمة على نتائج متوقعة للإيرادات العامة والنفقات العامة خلال السنة القادمة (صباح و تايه، 2018: 220).

#### 2- أهمية الموازنة العامة

وتتضح أهمية الموازنة العامة بأنها المحور الاساسي الذي تدور في ظله نفقات الدولة وإيراداتها، ونظر لأهمية الموازنة العامة تكاد الدول لا تستغني عنها اليوم لاسيما وأنها تتجسد فيها العلاقات المترابطة والمركبة بين المؤسسات المختلفة للدولة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية ومستقلة وغير ذلك، فضلاً عن ذلك تتحدد من خلالها العلاقات الحكومية والقطاعات العامة بالأنشطة والقطاعات الخاصة بالإضافة إلى ذلك تتولى عملية اعداد الموازنة العامة السلطة التنفيذية وينال موافقة السلطة التشريعية (أحمد، 2012: 106).

وتبرز أهمية الموازنة العامة على نحو عام في النواحي الآتية (عطوي، 2003: 319) (الزويبي، 2008: 8)

1- أداة للرقابة المركزية على المال العام إذ أن تحقيق التقديرات في مراحل التنفيذ واقتراب التنفيذ الفعلي من المخطط وتحديد التجاوزات والأ نحرافات يعد أداة المهمة والاساسية لقياس الاداء الفعلي للبرامج والأنشطة.

2- تعد الموازنة أداة فاعلة من ادوات السياسة المالية التي يمكن استخدامها في إدارة الاقتصاد وتوجيهه.

3- تستخدم الموازنة كأداة للتنسيق بين الأنشطة ، حيث تتضمن توزيع وتخصيص الموارد المتاحة على الاستخدامات المتعددة ، ويقصد بذلك الربط واعداد الخطط والبرامج على اساس الموارد المالية المتاحة.

4- تعد الموازنة أداة مهمة في مواجهة الازمات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم في عمليات الانفاق او في مصادر الإيرادات ومعدلاتها ويتم ذلك بوقوف الحكومة في مسار معاكس للتيارات السائدة في الحياة الاقتصادية ففي حالة التضخم تعتمد الدولة الى امتصاص الطلب الزائد عن طريق فرض مزيد من الضرائب وتخفيض النفقات العامة وفي حالة الكساد فتعتمد الى ألافادة من الفوائض التي تراكمت لديها.

5- استخدام الموازنة أداة تخطيطية سواء كان ذلك على مستوى الدولة أم على مستوى الوحدة الحكومية التي تعد الموازنة العامة فيما يتعلق بها أداة الوحيدة لتنفيذ نظرية الاموال المخصصة والوصول إلى الاهداف المحددة.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول ان الموازنة العامة تعد من أهم أدوات المالية العامة باعتبارها المحصلة التي تكشف لنا السياسة المالية لدولة في مرحلة زمنية معينة ، وفقاً لخطة مبرمجة تظهر لنا العديد من الأهداف التي تتولى الحكومة تطبيقها إذ أن الميزانية وثيقة مرخصة بموجب قانون المالية الذي يصادق عليه البرلمان ، فتعد الميزانية العامة المرآة التي تعكس صورة أي اقتصاد بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والإقتصادية.

### 3-العوامل التي تؤثر على الموازنة العامة

الإيرادات المحلية والنفقات المتكررة هي أهم فصول الموازنة العامة وعمودها الفقري ، ولكن هذين الفصلين يظهران استقراراً نسبياً بمعدل نمو سنوي له علاقة بمعدل النمو الاقتصادي والتضخم ، مما يجعل حصة كل منهما من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة تقريباً. أما الفصول التي تؤثر على الموازنة بزيادة العجز أو إنقاصه فهي المنح الخارجية والنفقات الرأسمالية. المنح الخارجية ترتفع أو تنخفض لاعتبارات سياسية لا سيطرة لوزارة المالية عليها ، وأما النفقات الرأسمالية فهي نتيجة قرارات سياسية ، قد تكون جريئة ترفعها في بعض السنوات أو متحفظة تخفضها في سنوات أخرى. فضلاً عن ذلك هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤثر على الموازنة العامة وهي: (الفضل، وشعبان 282 : 2003 )، (ماهر، 2005 : 237):

عدم توفير العدد المناسب من عوامل الإنتاج.

الاعتماد على القروض طويلة الأجل، والتي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتسديدها.

حدوث التضخم الاقتصادي، والذي تنتج عنه زيادة في التكاليف، والمصروفات.

تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع الأسعار العالمية على مواد الإنتاج الأولية.

ازدياد نسبة البطالة بين الفئة العاملة.

عدم نجاح تطبيق الخطة المالية في تدارك الأزمات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تراكمها.

### 4-الموازنة العامة حسب المدارس الفكرية

على صعيد الموازنة العامة اعتبرت المدرسة الكلاسيكية مبدأ توازن الموازنة هدفاً يجب تحقيقه في جميع الأحوال، وهذا يعني أن النفقات العامة تكون في حدود الإيرادات العامة والتي تعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة للحصول عليها . ومع ظهور الكساد الكبير عام 1929 فشل هذا المبدأ تماماً، حيث أجبرت الدول والحكومات على التدخل لإنقاذ اقتصادياتها من خلال تبني برامج متعددة للإنفاق العام مما أدى إلى ظهور العجز في موازنات تلك الدول ونتج عنه قبول أسلوب عجز الموازنة واستخدامه كأداة في سياستها المالية (عثمان، 2009، 117) ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور النظرية الكينزية التي رأت بأنه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنوياً ولكن المهم إحداث التوازن فيها خلال الدورة الاقتصادية والتي قد تمتد إلى 7 أو 8 سنوات. ومن ثم جاء وليم بنفرج (Benvrug William) بنظرية العجز المقصود والتي تفيد بأن الدولة يمكن أن تحدث عجزاً مقصوداً في الموازنة العامة لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ، ومع اشتداد الصراع الفكري بين الاقتصاديين حول السياسات التي يجب إتباعها لمواجهة العجز في الموازنة العامة ظهرت نظريات جديدة كذلك التي قدمها فريدمان وظهر أيضاً مفهوم ومصطلح العجز الثنائي أو ما يعرف بالعجز التوأم خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي عندما شهد الاقتصاد الأمريكي عجزاً في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري، وأصبح لهذه العلاقة أهمية بالغة على مستوى التداخل بين السياستين المالية والنقدية ليس في الدول المتقدمة فحسب بل أيضاً في الدول النامية. ويفيد مفهوم العجز الثنائي أن أي تغير في محصلة عجز الموازنة العامة أو عجز الميزان التجاري سوف يؤثر على الآخر بنفس الاتجاه، وهذا يعني أن أدوات السياسة المالية المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة تؤثر على الميزان التجاري من خلال حركة الاستيراد والتصدير والعكس صحيح (ابو عيدة، 2016، 91).

### ثانياً- الميزان التجاري

1- مفهوم الميزان التجاري ومكوناتها

إن الميزان التجاري يمثل الجزء المهم من أجزاء ميزان المدفوعات لأي دولة ، لأنه يعكس النشاط الإنتاجي للبلد ، فكلما تنوع النشاط الإنتاجي للبلد كلما حقق فائضاً في الميزان التجاري ، أما في حالة العجز فإن ذلك يدل على ضعف النشاط الإنتاجي (Sawyer, Richard, 2020. p:291-292)، لذا سيتم بيان مفهوم الميزان التجاري والتعرف على مكوناته وكالاتي :

#### أ- مفهوم الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري من أهم الحسابات الفرعية في الحساب الجاري إذ أن الحساب الجاري يعد من اهم فقرات ميزان المدفوعات ، ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات بين دولة ودولة اخرى خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة ويطلق على هذه الحركات بالحركات التجارية المنظورة لأنها ملموسة مادياً وتمر من خلال حدود الدولة وتسجل في الكمارك (الدليمي والدليمي ، 2019 : 63) ، كما يعرف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الاستيرادات لبلد معين خلال مدة زمنية معينة ، ويتحقق الفائض في الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الاستيرادات ، في حين يتحقق العجز إذا كانت قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات ، ويقصد به أيضاً الفرق بين الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة.

#### ب- مكونات الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من الميزان التجاري السلي والميزان التجاري الخدمي وسيتم بيان هذين المتغيرين وكالاتي (زيارة و دعدوش ، 2019 : 335):

### أولاً: الميزان التجاري السلي

يطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة الذي يتم خلاله تسجيل قيمة المعاملات من السلع المادية سواء كانت صادرات أو واردات التي يتم تبادلها عبر الحدود الكمركية للدولة , ويعد هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية .

### ثانياً: الميزان التجاري الخدمي

ويتضمن كل الخدمات غير المنظورة التي يتم تبادلها بين الدول المتعاملة تجارياً مثل خدمات النقل وخدمات السياحة وخدمات التأمين والاستثمارات .

### 2- العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة ، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي

1- التضخم : يؤدي التضخم إلى إرتفاع الاسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الاسعار العالمية ، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات ، نظراً لكون أن الاسعار الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً ، وبالتالي زيادة أنخفاض الصادرات على الواردات الاجنبية ، والطلب على الصادرات المحلية .

2- معدل نمو الناتج المحلي : يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن (PIB) هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الانتاجية، سواء كانت داخلية أو خارجية(الحجار,2003: 24) .

3- تغيرات أسعار الفائدة : إن التغير في أسعار الفائدة له أثر كبير على حركة رؤوس الاموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال الى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الانتاج المحلي مما يؤدي بدوره الى زيادة حجم الصادرات ، وعلى العكس من ذلك يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة ، ويعود السبب في ذلك أن المراكز العالمية الاخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ، حيث ينتقل رأس المال الى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى المطلوب للاستفادة من الفرق بين السعرين .

4- سعر الصرف : يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين ، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين(مخيش,2019, 35) .

### 3- الميزان التجاري حسب المدارس الفكرية

لم يعطي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أية أهمية للميزان التجاري المرافق لعملية التجارة الخارجية، بل على العكس اعتبره آدم سميث فكرة ساذجة لأنه كان متيقناً بأن التجارة الخارجية سوف تكفل لكل دولة الحصول على حاجة اقتصادها من المعادن النفيسة. و عوضاً عن الميزان التجاري جاء سميث بفكرة ميزان الإنتاج السنوي والاستهلاك وأكد أن المجتمع يمكن أن يحقق فائضاً في هذا الميزان رغم تحقيقه العجز في الميزان التجاري. وتشير نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على اساس التجارة او المرونة على تدفق السلع والخدمات ووفقاً لهذه النظرية فان سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة.. فاذا كانت الدولة تعاني من عجز في الميزان التجاري بمعنى ان قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فان سعر صرف الاجنبي الحقيقي سيرتفع وهو ما يؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية، ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها ومنها يتحقق التوازن . وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف فاذا كانت الدولة قريبة من التوظف الكامل فان في هذه الحالة تخفيض عملتها سيكون مطلوباً وذلك لاننتاج سلع التصدير وانتاج السلع البديلة لسلع واردات اكثر منه في حالة وجود بطالة او موارد معطلة. ويرى أنصار المذهب التجاري الذين تُطلق عليهم أيضاً تسمية «التجارين» لأن أنصار هذا المذهب «التجاري» كانوا يرون ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفرض الحماية الجمركية من أجل تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ذلك أنّ مجمل أفكارهم والإجراءات التي اتخذوها كانت تتعارض مع نظرة الاقتصاديين أنصار الحرية الاقتصادية، ومن ثمّ كان هجوم هؤلاء عنيفاً على أنصار المذهب التجاري، فجرحوه وأطلقوا عليه تسمية توحى بأن اهتماماته مقصورة على الجانب التجاري وانه يعبر عن مصالح التجار فقط. في حين أن المذهب التجاري يمثل، في الحقيقة، تنظيمياً شاملاً للصناعة والزراعة والتجارة يهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني وضمان قوة الدولة اقتصادياً وعسكرياً، (Vamvoukas, 1999, p1093-1100) .

### ثالثاً- تحليل علاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري

ان العلاقة ما بين الموازنة العامة والميزان التجاري تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي فالمدرسة التجارية ( الفكر الميركانتيلي Mercantilism ) كانت تدعو الى تنظيم دور الدولة لمصلحة تحقيق فائض تجاري من الذهب بوصفه مصدر اساس للتعبير عن الثروة ، لذا كانت جميع السياسات الاقتصادية للتجارين تهدف الى تحقيق الفائض في الميزان التجاري ولايسمح باي اجراء يتعارض مع هذا الهدف لان المصلحة تقتضي تنمية الصادرات بوصفها مصدراً لتحقيق هذا الفائض وعلى وفق هذا فان التجاريون سوف لن يرضوا باي شكل من اشكال العجز سواء كان في الميزان التجاري او الموازنة العامة الذي نظروا اليها على انها امتداد لحالة الميزان التجاري فلا وجود لموازنة تنطوي على عجز، لذلك ان الموازنة الموافقة للمرحلة التجارية هي موازنة فائض (الهيقي و الخشالي ، 2006 : 151) . وللتجارة الخارجية تأثير كبير على ايرادات الموازنة العامة فالضرائب الكمركية اصبحت تعتبر مصدراً هاماً من مصادر الايرادات للدولة ويلاحظ ان حصيلة الجمارك ترتفع في فترات الازدهار الاقتصادي حيث يكثر الاستيراد وتقل في فترات الكساد الاقتصادي حيث تنخفض حركة الاستيراد ، كما ان الحروب تقلل من حصيلة الضرائب الجمركية ، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستيراد ، كما يؤثر على موازنة الدولة الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدول الاخرى فاذا كانت اقتصاديات تلك الدول في حالة ازدهار فان الايرادات العامة تزيد عن طريق زيادة كمية

الصادرات الى تلك الدول ( مثل تصدير البترول والمواد الخام ) وتقل في فترات الكساد الاقتصادي , حيث تنخفض حركة الصادرات , وتنخفض احينا اسعار المواد المصدرة اليها (عصفور, 2015: 354).

وعليه فإن تبني الحكومة سياسة مالية انكماشية يؤدي الى زيادة فائض الموازنة او الى تقليل العجز فيها وهذا ما يسهم بدوره في تخفيض الطلب الاجمالي فيهبط معدل النمو ومن ثم معدل التضخم وهو ما يقلل الاستيرادات ويحفظ الصادرات مما ينعكس بشكل فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح فاذا قامت الحكومة بانتهاج سياسة مالية توسعية فان ذلك يعني حصول عجز في الموازنة العامة اي زيادة الانفاق العام مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي والذي يكون جزء كبير منه في البلدان الرعية عبارة عن استيرادات مما يؤدي ذلك الى حصول عجز في الحساب الجاري .

### المبحث الثاني- علاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري

#### اولاً-تحليل الموازنة العامة في العراق للمدة(2004-2022)

شهد الانفاق العام في العراق بعد عام (2003) تطوراً ملحوظاً في حجم ونوع هذا الانفاق بسبب قدرة العراق على تصدير كميات كبيرة من نفطة الخام والذي يشكل الجزء الاكبر من ايرادات الموازنة العامة , انعكست هذه الصادرات على الميزان التجاري في الصادرات السلعية للميزان هذا من جانب من جانب اخر ادى الانفاق الكبير في الانفاق الحكومي الى زيادة الجانب الاخر من الميزان وهي الاستيرادات ويمكن توضيح هذا التطور كالتالي :

من خلال الجدول (1) والذي يبين تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في العراق يتضح أن الإيرادات العامة في العراق شهدت ارتفاعاً خلال عام (2004) لتبلغ (32982739) مليون دينار وواصلت الارتفاع خلال الاعوام اللاحقة حتى بلغت (80252182) مليون دينار في عام (2008) وبمعدل تغير مقداره (0.469%) وجاءت هذه الزيادة نتيجة للانكشاف الاقتصادي الذي شهدته العراق وزيادة حجم الصادرات النفطية وبالتالي ارتفاع حجم الإيرادات العامة , لتشهد الإيرادات العامة تراجعاً خلال عام (2009) لتبلغ (55209353) مليون دينار وبمعدل تغير سالب مقداره (0.259%) وجاء هذا التراجع نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية التي كانت سائدة آنذاك والتي أثرت بشكل كبير على حجم الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة في العراق , لتعود الإيرادات العامة ارتفاعاً خلال عام (2010) لتبلغ (70178223) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب مقداره (0.271%) لترتفع إلى (108807392) ثم إلى (119466403) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (0.550%) ثم (0.097) على التوالي للأعوام (2011, 2012) بسبب تحسن اسعار النفط الخام وزيادة الإيرادات النفطية , لتتخفف الإيرادات العامة خلال عام (2013) لتبلغ (113767395) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره (0.047 -) لتستمر بالانخفاض خلال الاعوام اللاحقة حتى بلغت (54839219) مليون دينار خلال عام (2016) وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره (0.174 -) , وجاء هذا التراجع نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام والتي تؤثر بشكل كبير على حجم الإيرادات النفطية وبالتالي حجم الإيرادات العامة , أما خلال عام (2017) شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً لتبلغ (77422173) مليون دينار واستمرت بالارتفاع لتشهد عام (2019) تزايداً لتبلغ (107566995) مليون دينار وبمعدل تغير (0.009) وانخفض عام (2020) بشكل حاد جداً بسبب جائحة كورونا وايضاً تباطؤ عن العمل والذي بلغت قيمتها (63199689) مليون دينار وبمعدل السنوي (0.412 -) , ليسجل عام (2021) ارتفاعاً ملحوظاً عن عام الذي سبقه بسبب رفع قيود جائحة كورونا وايضاً زيادة الطلب العالمي على النفط الخام لتصل قيمة الأيرادات إلى (109199689) مليون دينار وبمعدل التغير السنوي (0.725) , واستمرت بارتفاع كبير عام (2022) لتصل القمة والبالغ قيمتها (161697437) وبمعدل تغير سنوي (0.482).

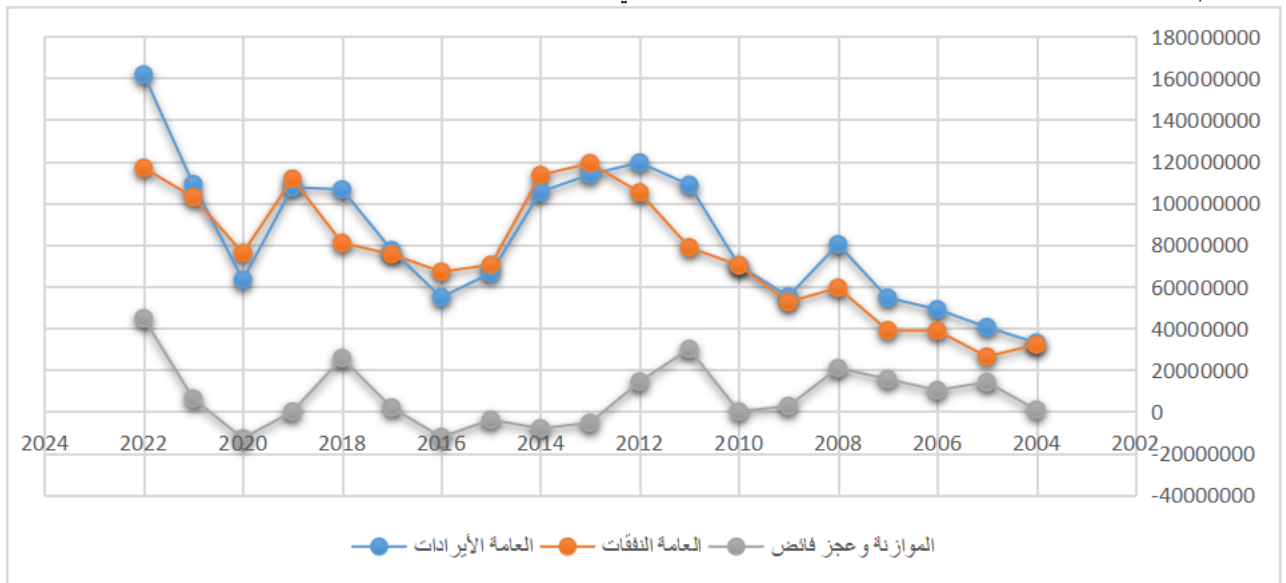
جدول (1) تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة (الموازنة العامة) في العراق للمدة (2004-2022) مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة	التغير السنوي	النفقات العامة	التغير السنوي	فائض وعجز الموازنة
2004	32982739		32117491		865248
2005	40502890	0.228	26375175	-0.178	14127715
2006	49055545	0.211	38806679	0.471	10248866
2007	54599451	0.113	39031232	0.005	15568219
2008	80252182	0.468	59403375	0.521	20848807
2009	55209353	-0.250	52567025	-0.115	2642328
2010	70178223	0.271	70134201	0.334	44022
2011	108807392	0.550	78,757,666	0.122	30049726
2012	119466403	0.097	105,139,576	0.220	14326827
2013	113767395	-0.047	119127556	0.133	-5360161
2014	105386623	-0.073	113473517	-0.047	-8086894
2015	66470252	-0.340	70397515	-0.379	-3927263
2016	54839219	-0.174	67067437	-0.047	-12228218
2017	77422173	0.411	75490115	0.125	1932058
2018	106569834	0.376	80873189	0.0713	25696645
2019	107566995	0.009	111723523	0.3814	-4 156528

-12882754	-0.3190	76082443	-0.412	63199689	2020
6231805	0.3518	102849659	0.725	109081464	2021
44737855	0.1371	116959582	0.482	161697437	2022
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، 2004-2022					

أما النفقات العامة فقد بلغت (32117491) مليون دينار خلال عام (2004) واستمر الارتفاع في النفقات العامة تدريجياً لغاية عام (2008) إذ وصل إجمالي النفقات العامة (59403375) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي مقداره (0.521%) ، في حين انخفضت النفقات العامة خلال عام (2009) لتبلغ (52567025) مليون دينار فقد شهدت هذه السنة سياسة مالية انكماشية تمثلت بتخفيض الأنفاق بسبب الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم والقت بظلالها على اقتصاديات البلدان النفطية وغير النفطية . ، لتعاود النفقات العامة ارتفاعها خلال عام (2010) ولغاية عام (2013) إذ بلغت النفقات العامة (119127556) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي مقداره (0.133) خلال العام نفسه ، و السبب في هذا ارتفاع هو زيادة اسعار النفط الخام . أما خلال عام (2014) تراجعت النفقات العامة لتبلغ (113473517) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب مقداره ( -0.047% ) ثم انخفضت النفقات العامة إلى ( 70397515 ) مليون دينار خلال عام ( 2015 ) ثم إلى (67067437) مليون دينار خلال عام (2016) ، ويعود هذا التراجع إلى الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من الحرب على الارهاب من جهة وانخفاض اسعار النفط من جهة اخرى والتراجع الحاد في اسعار النفط العالمية إذ بلغ سعر النفط الخام ( 49.5 ) دولار للبرميل الواحد بعد ان كان (96.2) دولار للبرميل الواحد عام . (2014). أما خلال عام (2017) بدأت النفقات العامة بالزيادة لتبلغ (75490115) مليون دينار ، في حين بلغت (80873189) مليون دينار خلال عام (2018) ، وجاءت هذه الزيادة نتيجة تحسن أسعار النفط العالمية. يتضح من الجدول (1) خلال عام (2004) ، سجلت الموازنة العامة فائضاً مقداره (865248) مليون دينار في حين شهد عام (2005 ، 2006) وفائضاً ليبلغ (14127715) مليون دولار ثم (10248866) مليون دينار، ثم انخفضت الموازنة الى (-) (5360161) مليون دينار ثم (-12228218) مليون دينار على التوالي للأعوام (2013 - 2016) ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات العامة سيما النفقات العسكرية نتيجة العمليات العسكرية التي شهدتها تلك المدة ، ليتحول هذا العجز إلى فائض خلال عامين (2017، 2018) ليبلغ (1932058) و(25696645) مليون دينار وايضاً انخفض لنفقات العامة خلال عام (2020) الى (76082443) ، وعجز مقدرة (-12882754) ويعود هذا العجز لنفس الاسباب الذي ذكر سابقاً. تحول هذا العجز الى فائض عام (2022) ليصل الى (44737855) مليون دينار. ما تقدم اصبح واضحاً ان الانخفاض أسعار النفط الخام أثر سلبياً على جانبي الموازنة العامة (الأيرادات والنفقات العامة) وهذا يعكس مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وعدم قدرته على مجابهة المخاطر الخارجية التي من الممكن ان يتعرض لها القطاع النفطي.

شكل رقم (1) تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة (الموازنة العامة) في العراق للمدة (2004-2022)



### ثانياً- تحليل الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022)

يتضح من خلال الجدول (2) والشكل (2) الذين يبينان تطور مؤشرات الميزان التجاري في العراق إذ بلغ إجمالي الصادرات (17810) مليون دولار خلال عام 2004 منها (17455) مليون دولار صادرات النفط الخام إذ شكلت نسبة (0.98%) من إجمالي الصادرات العامة خلال العام نفسه ، في حين بلغت الاستيرادات (21302) مليون دولار خلال عام (2004) و هنا كانت الاستيرادات أكبر من حجم الصادرات ليشكل الميزان التجاري عجزاً ليبلغ ( - 3492 ) مليون دولار خلال العام المذكور ، أما خلال عام (2005) شهدت الصادرات العامة إرتفاعاً لتبلغ (23697) مليون دولار منها (23199) مليون دولار صادرات نفطية لتشكّل ما نسبته (0.97%) من إجمالي الصادرات ، في حين بلغت الاستيرادات (23532) مليون دولار وهنا شهد الميزان التجاري فائضاً مقداره (165) مليون دولار ، واستمر هذه الزيادة خلال الأعوام اللاحقة حتى عام (2008) لتبلغ الصادرات (63726) مليون دولار في حين بلغت الصادرات النفطية (61883) مليون دولار لتشكّل ما نسبته (0.97%) من إجمالي الصادرات وجاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة الصادرات النفطية ، كما أن الاستيرادات بلغت خلال عام (2008) ما مقداره (35012) مليون دولار ليسجل الميزان التجاري فائضاً مقداره (28714) مليون دولار . أما خلال عام (2009) فقد شهدت الصادرات تراجعاً لتبلغ (39782) مليون دولار في حين تراجعت الصادرات النفطية لتبلغ (38964) مليون دولار وبلغت نسبتها من إجمالي الصادرات (0.97%) وجاء هذا التراجع نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على أسعار النفط الخام الذي يعد

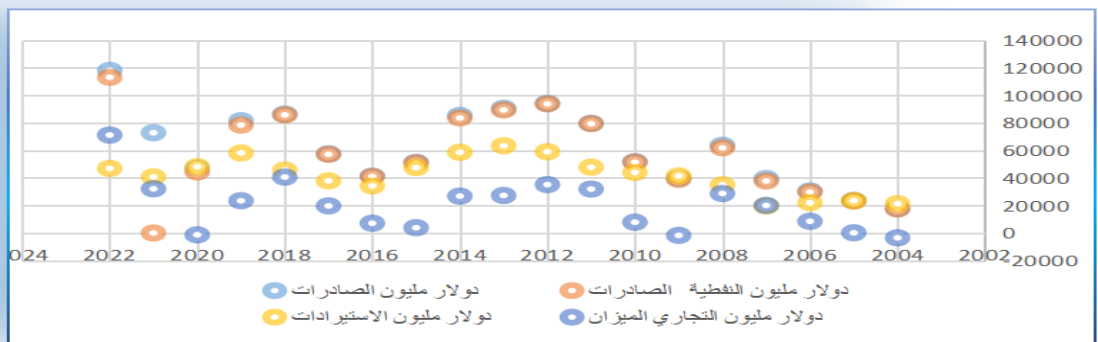
من الموارد الأساسية لتمويل الموازنة العامة في العراق , في حين شهدت الاستيرادات إرتفاعاً لتبلغ ( 41512 ) مليون دولار مع تراجع فائض الميزان التجاري ليبلغ (-1730) مليون دولار خلال العام نفسه , لتعاود الصادرات ارتفاعها بعد تلافي آثار الأزمة لتسجل ارتفاعاً خلال عام (2010) إذ بلغت (51763) ثم إلى (79689) ثم إلى (94171) مليون دولار على التوالي للأعوام ( 2011 و 2012), ثم انخفضت الصادرات خاصة عامي (2015,2016) على التوالي اذا بلغت(41298,51338). بسبب الظروف الذي مرة بها البلد والذي ذكرناه سابقاً, وفي عامي(2017,2018)بدا الصادرات بارتفاع ثم انخفض بشكل ملحوظ عام (2020) بسبب مرض كورونا الذي أجتاح العالم بأسره. وقد وصل اعلى قيمة للصادرات خلال مدة البحث في عام (2022) لتصل قيمة الى (118045)مليون دولار,في حين شهدت الأستيرادات ارتفاعاً لتبلغ (46914) مع فائض تجاري ليبلغ(71131) مليون دولار.

الجدول (2) تطور مؤشرات الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2022) مليون دولار

السنوات	الصادرات مليون دولار	الصادرات النفطية مليون دولار	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات %	الاستيرادات مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2004	17810	17455	0.98	21302	-3492
2005	23697	23199	0.97	23532	165
2006	30529	29708	0.97	22009	8520
2007	39590	37771	0.95	19556	20034
2008	63726	61883	0.97	35012	28714
2009	39782	38964	0.97	41512	-1730
2010	51763	51453	0.99	43915	7843
2011	79689	79407	0.99	47803	31886
2012	94171	93778	0.99	59006	35165
2013	90587	89349	0.98	63320	27267
2014	85370	83538	0.97	58602	26768
2015	51338	50938	0.99	47467	3871
2016	41298	41032	0.99	34208	7090
2017	57559	57129	0.99	37866	19693
2018	86360	85798	0.99	45736	40624
2019	81585	78364	0.96	58138	23447
2020	46829	44287	0.94	48150	-1321
2021	72822	68803	0.94	40736	32086
2022	118045	113097	0.95	46914	71131

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة 2004-2022.

شكل (2) اجمالي الصادرات العراقية والصادرات النفطية والأستيرادات في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

في حين شهدت الصادرات النفطية ارتفاعاً خلال المدة ذاتها لتبلغ (51453) ثم إلى (79689) ثم إلى (93778) مليون دولار , وشكلت نسبة (99%) من اجمالي الصادرات خلال المدة (2010-2012) , أما الاستيرادات فقد شهدت إرتفاعاً خلال عام (2010) , لتبلغ (43915) مليون دولار واستمرت بالإرتفاع حتى بلغت (63320) مليون دولار خلال عام (2013) , وجاءت هذه الزيادات في حجم الاستيرادات إلى عجز الجهاز الإنتاجي وقصوره في



تلبية حاجات المحلية المتزايدة , في حين أن الميزان التجاري استمر بتحقيق فوائض إذ بلغ (35165) مليون دولار خلال عام (2012) , ثم أخذت الصادرات بالانخفاض خلال الأعوام (2015 و 2016 و 2017) على التوالي (51338,41298,57559), دولار وجاء هذا التراجع بسبب انخفاض أسعار النفط والتي تشكل الصادرات النفطية نسبة عالية من إجمالي الصادرات الكلية وعدم وجود تنوع إقتصادي في الإنتاج المحلي والإعتماد بشكل رئيسي على القطاع النفطي ثم بدأ بارتفاع خلال عامي (2018,2019) , ثم انخفض بشكل كبير عام (2020), بسبب (جائحة كورونا كوفيد-19) الذي اجتاح العالم بأسره ثم ارتفع بشكل ملحوظ عام (2022) ليبلغ ذروته (118045) مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمي.

أما الاستيرادات فقد بلغت (63320) مليون دولار خلال عام (2013), لتتخفف إلى (58602) مليون دولار خلال عام (2014) واستمرت بالانخفاض حتى بلغت (34208) مليون دولار خلال عام (2016) , في حين شهدت ارتفاعاً بسيطاً خلال عام (2017) لتبلغ (37866) مليون دولار منها (57129) مليون دولار صادرات نفطية واستمر هذا الارتفاع حتى بلغت (85798) مليون دولار خلال عام (2018) مع ارتفاع حصة الميزان التجاري لتبلغ (40624) مليون دولار خلال العام نفسه وهذا ناتج عن تحسن أسعار النفط العالمية. ثم انخفض الصادرات النفطية إلى (46829) مليون دولار وكذلك انخفض الاستيرادات إلى (48150) مليون دولار وسبب هذا الانخفاض هو جائحة الكورونا مما أدى إلى انخفاض اسعار النفط عالمياً, مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري بـ (-1321) مليون دولار, ثم بدأ بتزايد عام (2022) ليبلغ (46914) مليون دولار وفائض ميزان تجاري ليصل أقصاه خلال مده البحث ليبلغ (71131) مليون دولار.

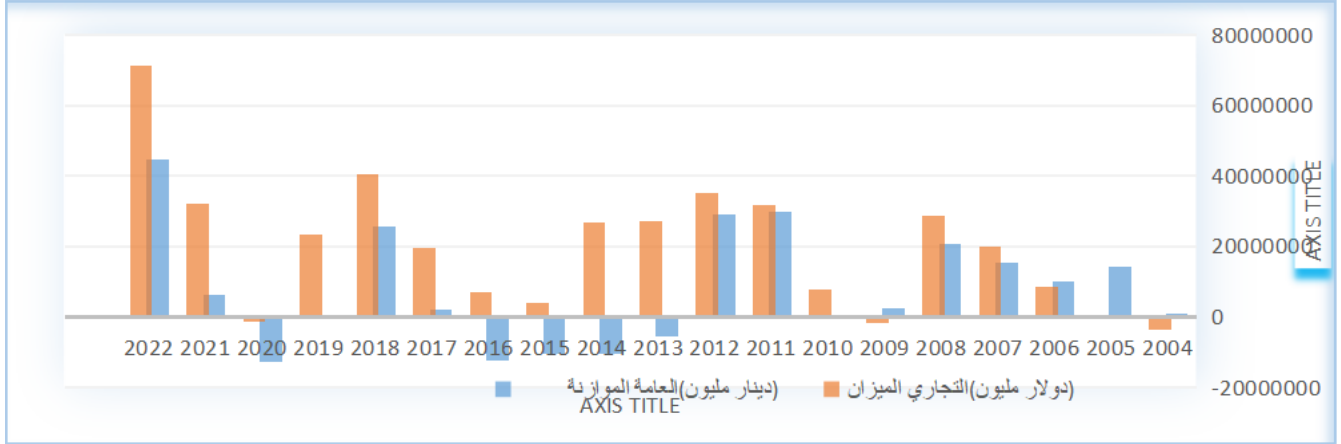
### ثالثاً-تحليل العلاقة الموازنة العامة بالميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2022)

ونظراً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفريدة التي يعيشها الاقتصاد العراقي فإنه قد حقق فائضاً في الموازنة العامة بشكل متذبذب بدليل بلغ عدد سنوات التي حدث فيها فائض في صافي الموازنة حتى عام (2012), والسبب في ذلك يعود إلى اعتماد إيرادات الموازنة العامة في العراق على عنصر واحد وهو الإيراد النفطي والتي تعرض سعرها العالمي إلى الانخفاض والارتفاع في تلك السنوات التي شهدت الموازنة العامة في العراق أما أعوام التالية فقد شهدت عجزاً خلال فترة (2013,2014,2015,2016) الذي شهد عجزاً, وما فيما يخص الميزان التجاري فقد اتسم أيضاً بالتقلب والتذبذب من فترة إلى أخرى فقد بدأ بارتفاع خلال عامي (2007,2008) ليبلغ (20034,28714) مليون دولار وكان هذا الارتفاع بسبب زيادة الأسعار النفط العالمي وفي عام (2009) حصل عجزاً في الميزان التجاري, ليبلغ (-1730), ثم بدأ بتزايد حتى عام (2019) بسبب زيادة الصادرات النفطية خصوصاً وعقود التراخيص النفطية التي أبرمت مع الشركات الأجنبية وتحسن اسعار النفط الخام. وفي عام (2020) حدث عجزاً ليبلغ (-1321) مليون دولار ويرجع السبب أيضاً كما تم ذكره سابقاً بعد هذا العام بدأ بفائض ليصل عام (2022) ليصل إلى أعلى فائض خلال مدة البحث ليصل إلى (71131) مليون دولار. هذا يدل على وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين الميزان التجاري في العراق وعجز وفائض الموازنة العامة, حيث يتصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي يعاني من اختلال في هيكله الانتاجي والمتصف بهيمنة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, كما تعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للعملة الصعبة, وبالتالي فإن عجز الميزان التجاري الناجم عن انخفاض انتاج وأسعار النفط سينعكس على عجز الموازنة العامة, لذا لا بد من تنوع هيكل الاقتصاد لما في ذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية, إذ تتجه السياسة المالية في حال حدوث عجز في الموازنة العامة إلى زيادة الإيرادات العامة و ضبط الانفاق العام, وفي حال حدوث عجز في الميزان التجاري تتجه نحو رفع الصادرات وتخفيض الاستيرادات, ومن هنا نفهم طبيعة المشكلة التي تواجه الاقتصاد العراقي الذي يركز اهتمامه على احد العجزين دون الآخر والجدير بالذكر يجب ان نشير هنا إلى ان الميزان التجاري في العراق يأخذ بالارتفاع مع ارتفاع حجم الصادرات في العراق الأمر الذي يعني أن جزءاً كبيراً من أداء الاقتصاد العراقي المحلي يتحول إلى الخارج لسداد قيمة السلع والخدمات المستوردة, الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد المحلي ويقف عقبة أمام استقراره, ونموه, وتطوره. الجدول (3) والشكل (3) يوضح ذلك.

جدول (3) أثر صافي الموازنة العامة بالميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004-2022)		
السنوات	الموازنة العامة (مليون دينار)	الميزان التجاري (مليون دولار)
2004	865248	-3492
2005	14127715	165
2006	10248866	8520
2007	15568219	20034
2008	20848807	28714
2009	2642328	-1730
2010	44022	7843
2011	30049726	31886
2012	29091620	35165
2013	-5360161	27267
2014	-10551139	26768
2015	-10267266	3871
2016	-12228218	7090
2017	1932058	19693

40624	25696645	2018
23447	-4 156528	2019
-1321	-12882754	2020
32086	6231895	2021
71131	44737855	2022
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022)		

شكل رقم (3) أثر صافي الموازنة العامة بالميزان التجاري في العراق خلال المدة (2004-2022)



المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

**المبحث الثالث****قياس أثر الموازنة العامة في الميزان التجاري في العراق للمدة (2022-2004)**

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل أثر الموازنة العامة في الميزان التجاري في العراق للمدة (2022-2004) وتقسّم هذا المبحث الى الفقرات الآتية :

**أولاً: وصف المتغيرات ونماذج المعتمدة :**

يعد وصف المتغيرات والنموذج المستخدم من اهم مراحل الاقتصاد القياسي ، وفيما يخص بالبحث الحالي على النحو الآتي :

**النموذج الاول:**

$$EX_t = B_0 - B_1 GR_t - B_2 OV_t + U_t$$

حيث ان :

EX = الصادرات

GR = الإيرادات العامة

OV = النفقات العامة

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي

النموذج الثاني:

$$IM_t = B_0 - B_1 GR_t - B_2 OV_t + U_t$$

IM = الاستيرادات

GR = الإيرادات العامة

OV = النفقات العامة

t = الزمن

U = الخطأ العشوائي

وسوف يتم الاستعانة بأهم الاختبارات الاقتصادية والقياسية والإحصائية الشائعة و على النحو الآتي :

**أولاً: مرحلة جمع البيانات وتوصيف المتغيرات المستخدمة :**

يمكن فحص و توصيف عام لمتغيرات البحث من حيث طبيعتها واتجاهاتها في هذه المرحلة، والجدول التالي يبين نتائج بعض المؤشرات :  
الجدول (4): نتائج اختبار بعض المؤشرات الاحصائية (Descriptive Statistics) للبيانات والمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

المؤشرات الاحصائية	الصادرات	الاستيرادات	الإيرادات العامة	النفقات العامة
--------------------	----------	-------------	------------------	----------------

18.05313	18.15359	10.58415	10.92257	Mean
18.13951	18.16478	10.69001	10.96057	Median
17.08793	17.31149	9.881037	9.787515	Minimum
18.59571	18.90124	11.05596	11.67882	Maximum
0.454397	0.421747	0.364137	0.503822	Std. Dev.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12 يمكن تحليل متغيرات البحث خلال المدة (2004-2022-) على وفق النتائج المتحصلة عليها باستخدام البرنامج الاحصائي (E-views12) على النحو الآتي:

الصادرات: يوضح النتائج اعلاه ان الصادرات خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة ( 9.78 %) وأعلى نسبة ( 11.67%) بفارق ( 2.90 %)، و بمتوسط (10.92) ، ووسيط قدر ب (10.96).

الاستيرادات: يوضح النتائج اعلاه ان الاستيرادات خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة ( 9.88 %) وأعلى نسبة ( 11.05%) بفارق ( 1.51 %)، و بمتوسط (10.58) ، ووسيط قدر ب (10.69).

الايادات العامة: يوضح النتائج اعلاه ان الأيرادات العامة خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة ( 17.31 %) وأعلى نسبة ( 18.90%) بفارق ( 1.51 %)، و بمتوسط (18.15) ، ووسيط قدر ب (18.16).

النفقات العامة: يوضح النتائج اعلاه ان النفقات العامة خلال مدة البحث محصورة بين أدنى نسبة ( 17.08 %) وأعلى نسبة ( 18.59%) بفارق ( 1.51 %)، و بمتوسط (18.05) ، ووسيط قدر ب (18.139).

### ثانياً: الثبات والاستقرارية (Stationary test / Unit root test)

ان موضوع الثبات والاستقرار في البيانات والمتغيرات من الافتراضيات الاساسية في النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة ولبيان معرفة ان السلسلة مستقرة او غير مستقرة . الثبات والاستقرارية تلعب دوراً أساسياً في دراسات قياسية وخصوصاً دراسات المتعلقة بالبيانات السلاسل الزمنية. وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة التي يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات (فريد، 2017: 14) (الرشيد، 2005: 18) ، الا ان كل من (Phillips-Perron و Augmented Dickey-Fuller) من بين المؤشرات الأكثر استخداماً. لبيان مدى الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة تعرض نتائج التحليل في الجدول (5):

الجدول (5): نتائج اختبار الثبات والاستقرارية للمتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

ADF at Level		ADF at First Difference		المتغيرات
Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.2716	0.4006	0.0000	0.0000	الصادرات
0.3699	0.7728	0.0000	0.0000	الاستيرادات
0.3790	0.4141	0.0000	0.0000	الايادات العامة
0.5014	0.5836	0.0000	0.0000	النفقات العامة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج E-views 12

### ثالثاً: اختبار السكون السلاسل الزمنية

يستخدم اختبار سكون السلاسل الزمنية للكشف عن وجود الانحدار الزائف، وعدم السكون يتمثل بوجود جذر الوحدة (root-unit) للسلسلة الزمنية، ويتم التأكد وفقاً للاختبار (Augmented Dickey-Fuller Test Equation) فتشير الجدول ( 5) ان السلاسل الزمنية للجميع المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية (1%) ، 5% ، 10%. ، حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد لأخذ الفرق الاول (( First Difference)) وعند مستوى الدلالة الاحصائية (1%) ، 5% ، 10%) ، وبجميع الفروض ونستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1) .

### رابعاً: الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation)

إن الارتباط بين المتغيرات في غاية الأهمية لأنها تعني تقدير درجة الارتباط بين متغيرين أو أكثر وتتراوح معاملات الارتباط بين صفر و واحد بإشارة موجبة أو سالبة . وتشير القيم التي تقترب من (1) الى وجود ارتباط قوي نسبياً أما تلك التي تقترب من صفر فتشير إلى ارتباط ضعيف نسبياً (بخيت وفتح الله، 2006: 96-97). لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات مبحوثة نستعين بالجدول(6):

الجدول (6): نتائج اختبار (Correlation) لظهور علاقات الارتباطية بين متغيرات النموذج

نموذج الاول الصادرات			
المغيرات	حجم العلاقة	مستوى الارتباط	نوع العلاقة

الايادات العامة	0.9868	قوي جداً	طردية
النفقات العامة	0.9224	قوي جداً	طردية
النموذج الثاني الاستيرادات			
الايادات العامة	0.7879	جيدة	طردية
النفقات العامة	0.9058	قوي جداً	طردية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج 12 E-views ومن خلال نتائج الجدول الأعلى يتضح أن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المبحوثة مع معدل الصادرات والأستيرادات وهذا النتائج يوافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي ، كما موضح أن مستوى الارتباط لكافة المتغيرات قوي جداً .

#### خامساً: التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج (Johansen Co-integration test.)

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة و الارتباط بين المتغيرات المستخدمة. فإن اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات المبحوثة، و من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، حتى يسمح باجراء التقدير للنموذج (الرشيد ومحمود، 2010: 63). وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (7) .

الجدول (7) : نتائج اختبار (Johansen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

المصدر:

من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة

المتغيرات	Critical Value 0.05	Max-Eigen Statistic	Critical Value 0.05	Trace Statistic
الصادرات	0.0411	31.50946	0.0012	70.72418
الأستيرادات	0.0119	28.73205	0.0168	39.21472
الايادات العامة	0.6848	7.257504	0.435	10.48266
النفقات العامة	0.0725	3.225161	0.072	3.225161

#### 12 E-views باستخدام البرنامج (2004-2022)

من خلال الجدول (7) يشير اختبار إلى وجود (متغيرين) تكامل مشترك عند مستوى (0.05%) ، وبهذا يشير إلى رفض فرضية العدم التي تشير إلى انعدام علاقة احصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج . وايضاً تشير اختبار القيمة الذاتية القصى الى وجود تكامل مشترك عند مستوى (0.05%) يدل على رفض الفرضية العدم التي تشير إلى انعدام علاقة أحصائية .لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصادياً و احصائياً و قياسياً، وهذه النتائج تدعم إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحاً.

#### سادساً: تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation)

إن الهدف الرئيسي من تقدير هذا النماذج هو تحديد حجم العوامل المؤثرة على المتغير التابع وعلاقتها به، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على النموذج (ARDL) لكي تتوافق النتائج مع المنطق الاقتصادي و تحقيق الفرضيات الاحصائية و القياسية: يعد اختبار التكامل المشترك الخطوة الاولى لتأكد من وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) بين المتغير المستقل والمتغير التابع، من خلال مقارنة قيمة (F-statistic) مع قيم الحدود العليا والتي تكون موزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة، (Taha,Rabiul,2021,p:169) ، ونتائج التقدير على النحو الآتي:

الجدول(8): نتائج اختبار الحدود (Boun ds Test) الخاص بنموذج ARDL

نموذج الصادرات			نموذج الأستيرادات		
Test Statistic	Value	K	Test Statistic	Value	K
F. Statistic	118.6895	2	F. Statistic	6.703839	2
Critical Value Bonds Test			Critical Value Bonds Test		
Significant Level	I(0) Lower	I(1) Upper	Significant Level	I(0) Lower	I(1) Upper
%10	2.63	3.35	%10	2.63	3.35
%5	3.1	3.87	%5	3.1	3.87
	3.55	4.38	2.5	3.55	4.38
%1	4.13	5	%1	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج 12 E-views

يلاحظ من خلال الجدول (8) لنموذج الصادرات ان قيمة إحصائية لاختبار (F) تساوي (118.6895) وهي أكبر من قيمة الحد الأعلى لقيمة F الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة، فإننا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع عند مستوي من القيم الحرجة عند حددها الأعلى عند مستوى (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وهذه النتائج تدعم إجراء تقديرات قصيرة وطويلة الأجل خلال استخدام نموذج (ARDL).

اما النموذج الأستيرادات فأن قيمة إحصائية لاختبار (F) تساوي (6.703839) أكبر من القيم الحرجة عند حددها الأعلى عند مستوى (1%، 5%، 10%)، وهذه النتائج تدعم إجراء تقديرات قصيرة وطويلة الأجل خلال استخدام نموذج (ARDL).

الجدول (9): تقديرات طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ

نموذج الأول الصادرات				
تقديرات طويلة الأجل		تقديرات قصيرة الأجل		Variables المتغيرات
Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمت المقدره	Prob. القيمة الحرجة	Coefficient المعلمت المقدره	
0.0000	1.089948	0.0000	0.692969	GR
0.0027	0.100684	0.0041	0.064013	OV
		0.0000	-0.635782	Coint Eq(-1) نقطة التوازن
		0.0000	-6.787727	C الحد الثابت
نموذج الثاني الأستيرادات				
0.2498	0.266436	0.2021	0.029071	GR
0.0120	0.523419	0.0616	0.057111	OV
		0.0000	-0.109112	Coint Eq(-1) نقطة التوازن
		0.0214	-0.400834	C الحد الثابت

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج 12 E-views

من الجدول اعلاه يتبين أن:

نموذج الصادرات

- اعتماداً على حجم المعلمة المقدره وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفعت الإيرادات بمقدار 1%، أدى ذلك إلى زيادة الصادرات بمقدار 0.69%، إلا أن هذا التأثير ارتفع في الأمد طويل حيث بلغ 1.08 %
- اعتماداً على حجم المعلمة المقدره وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفع النفقات بمقدار 1%، أدى ذلك إلى زيادة الصادرات بمقدار (0.06 %) إلا أن هذا التأثير ارتفع في الأمد الطويل حيث بلغ (0.10 %).
- ان معامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) قد جاء سالباً ومعنوياً حيث بلغت قيمته (-0.635782) عند مستوي معنوية (أقل من 0.05%) مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل، وأن 63% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (شهر واحد) حيث أن البيانات شهرية من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة .

نموذج الأستيرادات

- اعتماداً على حجم المعلمة المقدره وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، فإن تأثير الأيرتات في الأمدين الطويل والقصير غير معنوي احصائياً، بينما كلما ارتفع الإيرادات في الأمد القصير بمقدار 1%، أدى ذلك إلى ارتفاع الأستيرادات بمقدار (0.02 %) إلا أن هذا التأثير ارتفع في الأمد الطويل بمقدار (0.26 %) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- اعتماداً على حجم المعلمة المقدره وإشاراتها الخاصة، في الأمد القصير، كلما ارتفعت النفقات بمقدار 1%، أدى ذلك إلى زيادة الأستيرادات بمقدار (0.05 %)، إلا أن هذا التأثير زادة في الأمد الطويل بمقدار (0.52 %). فأن تأثير النفقات في الأمد الطويل والقصير معنوي احصائياً .
- يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) قد جاء سالباً ومعنوياً حيث بلغت قيمته (-0.109112) عند مستوي معنوية (أقل من 0.05%) مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل، وأن 10% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (شهر واحد) حيث أن البيانات شهرية من أجل الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة .

سادساً: الاختبارات التشخيصية لمصدقية النماذج المعتمدة (Diagnostic tests)

في سبيل ان تكون تقديرات معلمت النماذج أكثر دقة ويعتمد عليها أصحاب القرار ، وكذلك لإمكان استخدام النماذج المقدره للتنبؤ ، اعتمد هذا البحث على اختبارات تصديقية و تشخيصية عدة على النحو الآتي:

الاختبارات التصديقية: Statistical Tests

وكما نلاحظ هنالك عديد من الاختبارات تصديقية لفحص جودة النماذج المستخدمة الا ان اهمها هي (**R-Squared Adjusted R-Squared , F-**) والجدول الآتي يبين القيم والدلالات المعنوية لبعض هذه الاختبارات. الجدول (10): نتائج الاختبارات التصديقية للنموذج المقدر

النماذج	حجم الصادرات	حجم الاستيرادات
الاختبارات والمؤشرات	النتائج / القيم	النتائج / القيم
<b>R-Squared</b>	0.9986	0.980966
<b>Adjusted R2</b>	0.9985	0.980623
<b>F- statistic</b>	39672.63 0.00000	2860.384 0.000000
<b>S.E of regression</b>	0.018	0.049
<b>SSR</b>	0.074	0.537
<b>AIC</b>	-5.136	-3.163

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج 12 E-views

من الجدول اعلاه يتضح :

نموذج الصادرات

1. إن معامل التحديد (**R-Squared**) ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) للنموذج المقدر والتي تتراوح قيمتها (99.86%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابعة وتفسر نحو (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الصادرات).
2. الاختلاف بين معامل التحديد (**R-Squared**) ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) قليل جداً، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية ومهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.
3. قيمة (**F**) و بدلالة إحصائية (00.000) وهي اقل من قيمة (**P-Value 0.5**) ، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ أن قيمة (**Error /Standerd SSR**) مقبولة وجيدة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الإحصائية.
4. (**AIC**) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر ، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة اقل كان افضل، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدر مقبولة.

نموذج الأستيرادات:

1. إن معامل التحديد (**R-Squared**) ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) للنموذج المقدر والتي تتراوح قيمتها (98.096%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية بالمتغير التابعة وتفسر نحو (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الاستيرادات).
2. الاختلاف بين معامل التحديد (**R-Squared**) ومعامل التحديد المعدل (**Adjusted R2**) قليل جداً، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في النموذج المقدر ضرورية ومهمة ، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.
3. قيمة (**F**) و بدلالة إحصائية (00.000) وهي اقل من قيمة (**P-Value 0.5**) ، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن جهة اخرى نلاحظ أن قيمة (**Error /Standerd SSR**) مقبولة وجيدة وتشير الى صحة النموذج من الناحية الإحصائية.
4. (**AIC**) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر ، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة اقل كان افضل، ومن خلال الجدول اعلاه يتبين ان القيم المفقودة في النموذج المقدر مقبولة.

الاختبارات التشخيصية: **Econometric Problems Test:**

هنالك اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين ، مشكلة التشخيص) ، والجدول الآتي يوضح القيم المعنوية و دلالتها لبعض هذه الاختبارات.

الجدول (11): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

نوع المشاكل القياسية	الارتباط الذاتي	التعدد الخطي	التشخيص	عدم تجانس التباين	عدم التوزيع الطبيعي
نوع الأختبارات للنماذج	LM	VIF Centered	Ramsey RESET	ARCH	Jarque-Bera
حجم الصادرات	0.1986	Less than 10	0.0089	0.7578	0.573
حجم الأستيرادات	0.5042	Less than 10	0.9113	0.4703	0.599

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج 12 E-views

يتبين من الجدول (11) بان النموذج المعتمدة (الصادرات): اجتازت كافة الاختبارات القياسية و تجاوزت معظم المشكلات القياسية الاساسية ( كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ، عدم تجانس التباين، ا و عدم التوزيع لطبيعي) لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من قيمة (P-Value 0.5) و قيمة المعالم المقدرة لا (VIF) اقل من (10) وذلك دليل على حسن استخدام النموذج المعتمد، فقط لدينا مشكلة التشخيص.

أما النموذج المعتمدة (الاستيرادات): اجتازت كافة الاختبارات القياسية و تجاوزت جميع المشكلات القياسية الاساسية ( كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ، عدم تجانس التباين، التشخيص و عدم التوزيع لطبيعي) لأن قيمة المعالم المقدرة اكبر من قيمة (P-Value 0.5) و قيمة المعالم المقدرة لا (VIF) اقل من (10) وذلك دليل على حسن استخدام النموذج المعتمدة.

#### سابعاً: استقرار المعلمات المقدرة (of Squares and CUSUM Stability Test/ CUSUM)

للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في المعلمات المقدرة في النماذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الاختبارات المناسبة مثل (CUSUM of Squares and CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال(عارف، 2019: 9) و(نجا، 2014: 105). ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

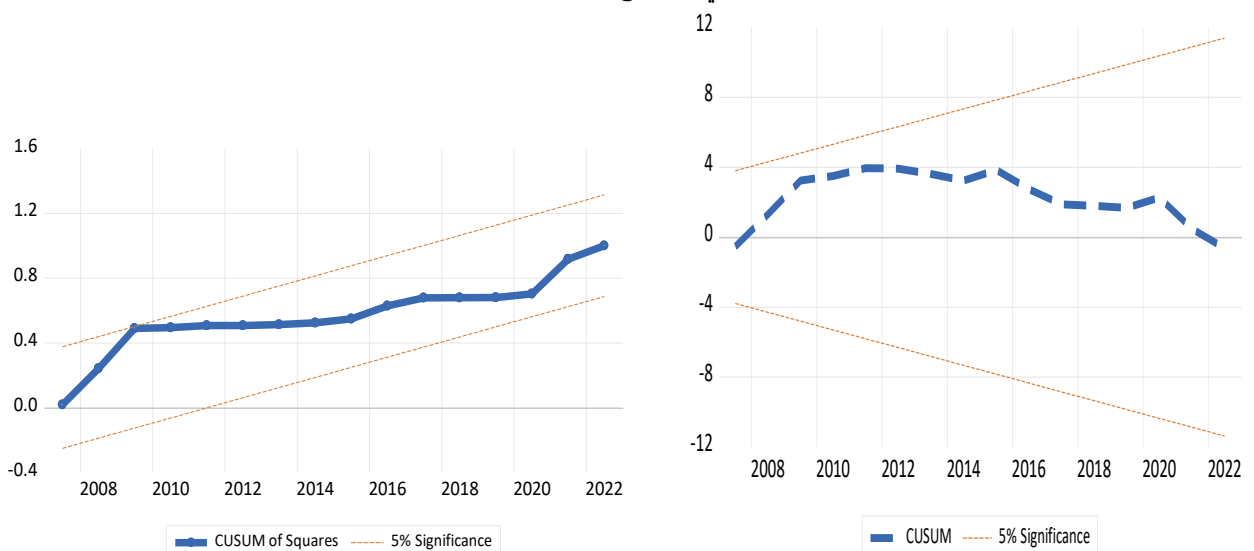
#### النموذج الأول الصادرات:

شكل (4) الأشكال البيانية لاستقرار المعلمات المقدرة في النموذج الخاص بالصادرات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج 12 E-views  
نموذج الثاني الاستيرادات:

شكل (5) الأشكال البيانية لاستقرار المعلمات المقدرة في النموذج الخاص بالاستيرادات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات خلال المدة (2004-2022) باستخدام البرنامج 12 E-views  
من خلال الأشكال الأعلى فان النماذج المستخدمة مستقرة ، لان المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطيين وهذا يدل على استقرار المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية (5%).

#### الاستنتاجات:

1. شهد الميزان التجاري العراقي فائضا في اغلب السنوات وهذا يعود الى حجم الصادرات النفطية الذي يرفع من حجم الصادرات.

2. اتسمت الإيرادات العامة بنمو متصاعد اذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات العامة خلال مدة الدراسة (7%) الا انها كانت متذبذبة للاعتمادية المفرطة على عوائد المتأتية من القطاع النفطي التي بلغت متوسط الاهمية النسبية للإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة الى (99%) مما يعطي انطبعا واضحا على رعية الأقتصاد العراقي.
3. لقد تبين من خلال البحث أن لاسعار النفط تأثير كبير على الموازنة العامة بأرتفاعها وانخفاضها بتأثير أيجابي وسلبي على جانبي الموازنة العامة (الأيرادات العامة والنفقات العامة) وهذا يعكس على الأقتصاد العراقي .
- 4- اظهرت نتائج الاختبارات الاستقرارية للمتغيرات الدراسة للنموذجين وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية حين أن جميع المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد لأخذ الفرق الاول ((First Difference)) حسب اختبار (ديكي فولر) واختبار (فيلبس بيرون) وعند مستوى الدلالة الاحصائية (1%)، (5% ، 10%)، وبجميع الفروض ونستنتج من ذلك ان السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1) .
- 5- اثبتت النتائج القياسية وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفق صيغة (Juselius - Johansen)، حيث تبين بان هناك عدد من متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة، اذ اظهرت نتائج اختبار الاثر (trace) واحصائية (maximum eigenvalue) أكبر من القيمة الحرجة Critical value عند مستوى 5% مما يعني وجود التكامل المشترك وان المعادلة متكاملة الامر الذي يشير الى وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وانهم يسرون بنفس الاتجاه في الاجل الطويل.
- 6- اثبتت النتائج القياسية ان النموذجين اجتازت كافة الاختبارات القياسية وتجاوزت معظم المشكلات القياسية الاساسية ( كالارتباط الذاتي ، التعدد الخطي ،عدم تجانس التباين، ا و عدم التوزيع لطبيعي) لأن قيمة المعالم المقدرة أكبر من قيمة (P-Value 0.5)
- 7- ومن خلال نتائج البحث يتضح أن هناك علاقة طردية بين كافة المتغيرات المبحوثة مع معدل الصادرات والأستيرادات وهذا النتائج تتوافق مع النظرية والمنطق الاقتصادي ،
- 8- أن نتائج الدراسة تتفق مع فرضية البحث القائلة ينطلق البحث من فرضية مفادها ان حالة الموازنة العامة من فائض او عجز يمكن ان يؤثر على الميزان التجاري في العراق في الاتجاه نفسه

### المقترحات

- 1- يقترح الباحث ضرورة تنوع إيرادات الموازنة العامة والذي يمكن ان يقلل من عجز الموازنة العامة وبالتالي ينعكس استقرار الموازنة ايجابا على استقرار الميزان التجاري.
- 2- تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنويع القاعدة الانتاجية في العراق وهذا سوف يحقق للأقتصاد الاتجاه نحو تقليل الاستيرادات خصوصا وان اغلب السلع المستوردة هي سلع يمكن انتاجها من خلال هذه المشاريع وكذلك زيادة الصادرات من منتجات هذه المشاريع.
- 3- تفعيل قانون التعرف الكمركية بشكل أكبر مما يحد ذلك من حجم الاستيرادات التي تستنزف جزء كبير من العملة الاجنبية.
- 4- انشاء صناديق سيادية في السنوات التي تتسم بفائض في الموازنة العامة بحيث يتم اللجوء الى هذه الصناديق في السنوات التي تشهد انخفاض في الإيرادات العامة مما يحقق ذلك الاستقرار في الانفاق العام وبالتالي استقرار اغلب متغيرات الأقتصاد الكلي بما فيها الميزان التجاري.
- 5- العمل على دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية لغرض زيادة نسبة مساهمتها في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات، وهذا يتحقق من خلال الدعم التدريجي للدولة لهذه القطاعات الى ان تصل المستوى الذي تتمكن من خلاله الوقوف بوجه المنافسة الخارجية.

### المصادر:

- 1- زيارة رحيم حسوني ودعوش، علي عبد الكاظم، (2019) تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد .
- 2- شهابي واخرون، (2019) قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوام) في العراق للمدة (1980-2018) باستخدام منهجية (Granger-Engle)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط..
- 3- عبد الحميد، قجاتي وعبدالوحيد، صرامة، اثر عجز الموازنة العامة على عجز الميزان التجاري في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية 1980-2019، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نورالبشير ابييض، الجزائر، 2017.
- 4- ابو عبيدة، عمر محمود، (2016) تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني. المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 18، العدد 1 .
- 5- جديتاوي، قاسم مجد وطراونة، مجد سليمان، (2015) العجز التوام دراسة حالة الأردن للفترة (1980-2010)، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1 .
- 6- الجنابي، نبيل مهدي، (2012) آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة واسط .
- 7- الدباغ، أسامة بشير والجومرد، اثيل عبدالجبار، (2002) المقدمة في الأقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع - عمان .
- 8- صباح ، نزار كاظم و تايه ، أريج عبد الزهرة ، (2018) قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الإقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) للمدة 1985-2016 ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، المجلد 14 ، العدد 57 .
- 9- أحمد ، رائد ناجي ، (2012) علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، الطبعة الأولى ، دار العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة .
- 10- عثمان، منال مروان، (2009) دور السياسة المالية في تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة الأقتصاد السوري، رسالة ماجستير غ.م، جامعة حلب كلية الادارة والاقتصاد .
- 11- ابو عبيدة ، عمر محمود، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والميزان التجاري الفلسطيني، مصدر سابق.
- 12- الدليبي ، علي احمد درج والدليبي ، فيصل غازي فيصل ، (2019) العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري في العراق دراسة قياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (11) ، العدد (24) .
- 13- زيارة ، رحيم حسوني ودعوش ، علي عبد الكاظم ، (2019) تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة 2004-2017 ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة بغداد ، المجلد (25) ، العدد (114) .
- 14- الحجار، بسام، (2003) العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان .
- 15- مخيش، أهاب، (2019) أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة-الجزائر-، رسالة ماجستير غ.م، جامعة مجد بوضياف - المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .



- 16-الهيبي ، نوزاد عبد الرحمن والخشالي ، منجد عبد اللطيف(2006) المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة ، ط1 ، دار المناهج، عمان .
- 17- علوش، جعفر باقر محمود، (2015) بيان أثر الاختلال في الموازنة العامة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(1980-2011) باستخدام تحليل السببية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والدارية . تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط العدد 17 .
- 18- خالد ياسين كاظم القيسي، وحدة الموازنة العامة في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، وكذلك انظر: فاطمة بنت أحمد ولد عبد الله، مصدر سابق، ص 18.
- 19- سليمان اللوزي وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997 .
- 20- مجد جمال ذنبيات، (2003)المالية العامة والتشريع المالي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية، عمان، الأردن .
- 21- فوزي عطوي (2003) المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت . لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية.
- 22- خديجة جمعة الزويبي (2008) الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة الحادية والثلاثون . العدد، 73 .
- 23-Rauf, Abdul & Khan, Abdul Qayyum, (2011), " An Empirical Study to Find The Relationship Between Trade Deficit and Budget Deficit in Pakistan", Academic Research International. Vol 1, Issue, 3. pp36 -45
- 24-Beetsma, Roel. Giuliadori, Massimo & Klaassen, Franc,(2007), "The Effects of Public Spending Shocks on Trade Balances in the European Union", Journal of Economic Literature, Vol 2, No, 1, pp 1-25.
- 25- Vamvoukas,G.A.(1999).The twin deficits phenomenon: evidence from Greece. – Applied economics,31(9).
- 26-Sawyer,W.Charles,Richard L. Sprinkle, (2020) . Applied International Economics,5<sup>th</sup> Edition Publish Routledge.
- 27-Taha Chaiechi1&Rabul Beg,(2021).Productivity Growth RecoveryMechnisms:An ARDL ApproachLessons from the United States, Japan and south Korea, Bulletin of Applied Economics,8(2)
28. البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للاحصاء والابحاث , النشرات السنوية المتفرقة,من(2004-2022).